

الدولة التسلطية في المشرق العربي^(١)

مراجعة عدنان حمود

يتناول الكتاب الظاهرة التسلطية انطلاقاً من أزمة الخليج سنة ١٩٩٠ ومن ثم حرب الخليج بأحداثها المأسوية، والتي يعتبرها المؤلف تبعةً تاريخيةً على من يتصدى لمحاولة فهم المجتمع العربي المعاصر وتفسيره. ثم يُقدّم تحليلاً موضوعياً للصلة القائمة بين الأزمة والظاهرة، ودرجة تأثيرها في مخرجات الفعل السياسي العربي بمستوياته المختلفة.

وهذا الكتاب لم يكتب دفعة واحدة، بل ظهر بشكل مقالات في دوريات مختلفة، بعضها بشكل مختصر وبعضها قُدّم كأوراق إلى مؤتمرات في فترات متباعدة.

وقبل الدخول في معالجة الموضوع ينبغي الإشارة إلى أن المؤلف قدم بالقدر الممكن من الدقة تحديداً لمعاني المصطلحات والمفاهيم المركزية المستعملة في هذا الكتاب. أبرزها: مصطلح القوة الاجتماعية وأشكالها، القهر، الأوتوقراطية، الدولة وأشكالها: السلطانية والإقطاعية والبيروقراطية؛ إضافة إلى تحديده لأربع توجهات نظرية عاجلت موضوع الدولة والسلوك السياسي في المجتمع منها: المدارس ذات التوجه: الميكيافيلي، الماركسي، الفيري، والتعددي.

(١) د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ٤٢١ صفحة.

وختم هذه العجالة بتحديد منطلقين لهذا الكتاب الأول: اعتبر أن الدولة البيروقراطية الحديثة تحمل جرثومة التسلط بحكم ممارستها وظائفها الاعتيادية، من خلال التحكم البيروقراطي في المجتمع المدني والنظام الاقتصادي. فيما اعتبر الثاني أن أساس تسلط الدولة ليس فقط انفراد نخبة قليلة بالحكم، وإنما قدرة الدولة الهائلة على التحكم البيروقراطي في الاقتصاد والمجتمع، وأن قضية الديمقراطية والدستورية لها الأسبقية على الحلول الاشتراكية.

وقبل عرض مضمون الكتاب، لا بد أن نشير إلى التقسيم الذي اعتمده المؤلف:

- القسم الأول تناول الأصول الاجتماعية للدولة التسلطية في المشرق العربي؛ (ثلاثة فصول).

- القسم الثاني تضمن التنظيمات الاجتماعية للدولة التسلطية؛ (ثلاثة فصول).

- القسم الثالث أخذ عنوان التسلطية والمجتمع الجماهيري؛ (أربعة فصول).

ينطلق المؤلف في الفصل الأول بعرض موجز لفشل تجربة عرب المشرق في الاستقلال والوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة، بدءاً من الثورات العامة في مصر ١٩١٩ وسوريا ١٩٢٠، وانتهاءً في صيف ١٩٨٢ في لبنان. وقد استشهد بطرح الأمير شكيب أرسلان في عام ١٩٢٩، «لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم». كما اعتبر أن ما حدث للعرب من نكبات عام ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧ مرده إلى أن الفئات الحزبية الحاكمة التي جاءت إلى السلطة في العشرينات قامت بتزييف مطالب السكان في الوحدة والديمقراطية والتنمية. وفي المرحلة الثانية عندما استولى العسكر على الحكم في الخمسينات ألغوا المؤسسات الديمقراطية والتجربة الليبرالية جملةً وتفصيلاً بحجة الإصلاح. وبجيء صيف ١٩٨٢ ويتعرض العرب إلى نكسة جديدة بسقوط بيروت. انطلاقاً من هذه النكبات يبدو أن هناك أكثر من سبب رئيسي لتعثر مسيرة العرب. فلا يمكن حصره في العجز العسكري ولا العجز الحضاري، أو التمزق السياسي أو أنظمة الحكم

التسلطية، لذا، كان لا بد من البحث عن أسباب الخلل في المجتمع العربي، فكان هذا الكتاب محاولةً من أجل ذلك. وقد حصر موضوعه في زاوية محددة هي علاقة المجتمع بالدولة.

وبعد تحديد الهدف من الكتاب، يستعرض المؤلف سبب تبعية المشرق العربي واختراقه من قبل الدول الامبريالية، مرفقاً بتحديد موجز لخصائص النظام السياسي المختزن.

بالنسبة للمشرق العربي، فإنه لم يلحق إلحاقاً كاملاً بنظام الدول التي هيمنت عليه، إلا أن اختراقه من قبلها كان أوثق وأعمق منه في أي منطقة أخرى من العالم، والسبب في ذلك يعود إلى طريقة حكمه من خلال انتدابات ومعاهدات رسمية. أما بالنسبة للخاصة الثانية؛ فهي تدور حول المجابهة المستمرة بين المشرق العربي والدول الامبريالية. فيها تناولت الخاصية الثالثة؛ اختلاط القضايا ومستوياتها المحلية بالقومية والدولية والتي تؤدي إلى انهيار الحكم المدني. إذًا، لم يكن انهيار الحكم المدني في المشرق العربي عائداً إلى ضعف البنى التحتية أو غياب منظمات مجتمعية كما هو الحال في أغلب دول العالم الثالث، وإنما إلى الشلل الذي أصاب العملية السياسية بسبب الاختراق الامبريالي لها. أما الخاصية الرابعة التي تناولت تعدد اللاعبين وتحالفاتهم، فترجع إلى تفتت العرب وتمزقهم إلى دول قطرية لا تشبههم في ذلك أية قومية أخرى في العالم المعاصر.

ويقدم المؤلف خاصية خامسة إضافية؛ وهي اختراق الدول الامبريالية نظام المشرق العربي وهو أمر لم يحدث في العلاقات الامبريالية على نطاق العالم. وهي علاقة التنافس التاريخي بين العالمين الحضاريين الإسلامي الشرقي والأوروبي الغربي.

ثم يعتبر أن المشرق العربي يمثل نظاماً مخترقاً، الأمر الذي يولد فيه حالة من التبعية للدول الامبريالية يطلق عليها أعراض المسألة الشرقية. ولا يمكن فهم خصوصية تبعية المشرق دون دراسة للنقلات النوعية التي مرت بها. وقد

استخدم المؤلف منهج التحليل البنائي المقارن كأداة تحليلية وتصنيفية للظواهر والمتغيرات.

وخلص إلى أن مسيرة المشرق العربي المعاصر تكمن في مجموعة افتراضات هي:

١ - من المستحيل على أي نظام سياسي مخرق أن يُحقق الأهداف الجمعية إذا كانت تتعارض مع إدراك الدول الامبريالية (التي تخترقه لمصالحها) بسبب عدم تكافؤ علاقات القوة بينهما.

٢ - إن التجربة الليبرالية على النمو الرأسمالي الغربي لم تنجح في المشرق العربي للأسباب التالية:

أ - المجابهة المستمرة مع القوة الامبريالية.

ب - الانشعابية الشديدة للقوى الاجتماعية وميلها إلى التشرذم.

ج - عجز النخبة الحاكمة التقليدية عن حل الإشكال الاجتماعي.

٣ - إن مجيء العسكر إلى الحكم بعد فشل التجربة الليبرالية قد دعم التيار المؤدي إلى تدخل الدولة على نطاق واسع في الاقتصاد والمجتمع.

٤ - إن تعاظم تدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع في غياب الدستور والرقابة الشعبية - لا يؤدي إلى الاشتراكية وإنما إلى رأسمالية الدولة التابعة.

٥ - إن البيئة الملائمة لقيام الدولة البيروقراطية السلطوية هي المجتمع الجماهيري.

٦ - إن البديل للدولة السلطوية ورأسمالية الدولة التابعة هو استراتيجية فك الارتباط بنظام العالم الاقتصادي الذي تحتل مركزه القوى الامبريالية. وقد حاول المؤلف مناقشة هذه الفرضيات الست ضمن الأقسام الثلاثة التي شكلت الكتاب.

وبعد تقديمه دراسة مُفصَّلة حول القوى الاجتماعية وبناء القوة، اعتبر «أن

مفهوم القوى الاجتماعية كجهاعات سياسية مصلحية فاعلة يفترض وجود توزيع ضمني للقوة الاجتماعية (مصادرها وأشكالها)، بحيث تمتلك هذه الجهاعات أنصبة متفاوتة من القوة بشكل مواز لإمكانية وصولها إلى مصادر القوة، ولما كان محاور علاقات القوة هو الحكم والسلطة في المجتمع، فإن الصراعات والانقسامات بين القوى الاجتماعية تتجه نحو المحاور نفسه». ثم قام بمقاربة العلاقات بين القوى الاجتماعية بخطوات متتابعة على النحو التالي:

الخطوة الأولى: هي معرفة القوى الاجتماعية السياسية التي تفرزها المنعطفات التاريخية ضمن مراحل التاريخ الكبرى. فكل منعطف تاريخي يفرز قوى اجتماعية سياسية تتشابه علاقاتها ومصالحها بشكل يختلف نسبياً عن الفترة التي سبقتها.

الخطوة الثانية: هي معرفة القوى المضادة، أي المعارضة للتيار المسيطر في العملية الاقتصادية، السياسية.

الخطوة الثالثة: هي معرفة درجة اكتمال الاستيعاب والتبعية في نظام العالم الاقتصادي، باعتبارها تشكل الإطار العام الذي تتم فيه العملية الاقتصادية السياسية منذ مطلع العصر الحديث.

انطلاقاً من هذه الخطوات يستنتج حدين فاصلين لتاريخنا الحديث:

الأول، حوالي عام ١٨٢٠ ويمتد عبر فترة الإصلاحات المسماة بالتنظيمات.

والثاني، حوالي عام ١٩٢٠ وهو يمثل بداية عصر الكفاح المنظم من أجل الاستقلال كما يمثل أيضاً بداية تاريخنا المعاصر.

إذاً، يعتبر المؤلف أن عام ١٩٢٠ يمثل مدخلاً إلى حقبة تاريخية جديدة تميزت بالتفجر الثوري على الصعيدين المحلي والعالمي، الذي تصاعدت حدته على مدى ربع قرن حتى بلغ ذروته في تسييس فئات واسعة من السكان في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان من جراء ذلك تدخل العسكر في السياسة بحيث وقع المشرق العربي بأكمله تحت سلطة العسكر بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٨.

وهنا تبدأ مرحلة تاريخية جديدة من هذا المنعطف الذي سيعقبه منعطف تاريخي جديد بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥، أي عصر الانفتاح واكتمال التبعية.

تناول الفصل الثاني دراسة حول فشل التجربة الليبرالية في المشرق العربي بدءاً من المجابهة المستمرة مع القوى الامبريالية، إلى انشعابية القوى المحلية وإلى عجز النخبة الحاكمة التقليدية أو الطبقة المهيمنة عامة عن حل المشكلة الاجتماعية لتعارضه مع مصالحها الآنية التي أعمتها عن المصالح القومية العليا. فكان الاستقطاب السياسي وحالة تعادل القوى المصحوبة بفورات من العنف الفردي والجماعي. ولا غرابة أن تحاول الطبقات الوسطى والعاملة كسر حالة التعادل في القوى حسب مصالحها المستجدة، وبشيء من التفصيل، يمكن القول إن تأثير الحركات التاريخية كانهيار الدولة العثمانية وترسيخ تجزئة البلاد العربية، وانهيار الامبراطورية الروسية، وتأثير مبادئ الرئيس «ولسون» وتشجيع النزعات الاستقلالية بين الشعوب المستعمرة، وهيمنة الأمن البريطاني، أدى كل ذلك إلى التمرد العربي المسمى بـ «الثورة العربية الكبرى» في مصر عام ١٩١٩ وسورية ١٩١٩ والعراق ١٩٢٠. وكان المحرك لهذه الثورات هو الدعوة إلى الاستقلال وإلى حق تقرير المصير وحق اقامة نظم ملكية دستورية نيابية. وقد ترتب على هذه الثورات حدث آخر بالغ الأهمية في ديناميكيات الصراع الاجتماعي، وهو أن الذين جاءوا إلى السلطة، أو برزوا كقوى اجتماعية مهيمنة هم ممثلون لملاك الأراضي والتجار من السكان المحليين، إلا أن هذه الفئات قد جاءت ببرنامج سياسي مبتور لأنه طرح الحلول والبدائل للمشاكل السياسي، ولكنه لم يتجاوزه ويتخطاه لتقديم الحلول والبدائل للمشاكل الاقتصادي - الاجتماعي. وهذا العجز السياسي تجلّى في تزييف الديمقراطية وتزوير الانتخابات، وطغيان الحزبية على المصالح العليا للبلاد، واحتكار الحكم، مما أفسح المجال لظهور فئة «المستوزرين» أو الوزراء المزمينين وانشعابية القيادات السياسية وتمزقها.

وقد أدت التناحرات والاختلافات المصلحية في كل من العراق وسورية ومصر إلى ضعف الكفاح من أجل الاستقلال وتمكنت الدول الامبريالية من اختراق المجتمع العربي وإدامة تبعية لها.

ونتيجة هذا الواقع، كان لا بد من ظهور حركات المعارضة التي تميزت بكونها تنظيمات مفتوحة موجهة إلى قواعد شعبية واسعة، مدعومة بتنظيمات مهنية ونقابية. كما أنها ذات انتساءات ايديولوجية عقائدية واضحة، وتتميز بالحضور القوي لأبناء الأقليات الدينية والإثنية، ومن ثم فقد بدأت بتسييس الجيش لمصلحتها وللإخلال بالتوازنات التقليدية بين القوى الاجتماعية.

ونتيجة لعملية التسييس - التجذير، فقد وجدت الفئات الحاكمة في البلدان العربية الرئيسية نفسها مهددة أكثر من أي وقت مضى. وفي محاولتها للحفاظ على الوضع القائم رأت أنها مدعوة إلى التحالف النهائي مع القوى الامبريالية، وإلى استعمال العنف والقمع بشكل متزايد وفي كل الاتجاهات.

وقد أصبح هذا العنف تياراً فكرياً بارزاً في أحزاب الطبقة الوسطى وتنظيماتها وأسلوباً رئيسياً في ممارساتها السياسية، وسيتحول إلى جزء أساسي من مؤسسات الدولة في ظل حكم العسكر في الخمسينيات.

وبالعلاج الفصل الثالث عصر هيمنة العسكر، بعد فشل الفئات الحاكمة في إضعاف المعارضة والقضاء عليها، وفي الحدّ من التيار الجذري (الراديكالي) الذي بدأ يطغى وينتشر بين فئات واسعة من السكان.

وقد كانت مهمة السيطرة على التيار الجذري وحل معادلة الاستقطاب السياسي والاجتماعي مهبةً لطرف ثالث ليست له مصالح مباشرة في العملية الاقتصادية - السياسية غير مصلحته الخاصة الأنانية، ولذلك فهو أكثر حسماً وأشدّ بطشاً في الوصول إلى مآربه، وموحداً غير مشتبك يسهل التعامل معه. ولم يكن يملك هذه المؤهلات في تلك الفترة غير ضباط الجيوش العربية.

وقد حصر المؤلف اهتمامه بدراسة ظاهرة الانقلابات العسكرية وأنظمة الحكم العسكرية التي تولدت منها لاستجلاء ملامح الوضع القائم الذي فرضته هذه الانقلابات ومصادر شرعيته (بعد الحرب العالمية الثانية).

وبرده على الكثير من المحللين الغربيين بأن العنف السياسي ظاهرة عامة ذات أبعاد تاريخية واجتماعية - نفسية في كل المجتمعات، يجد فروقات نوعية بين

العنف والنزاعات المسلحة التاريخية القديمة، وبين العنف والنزاعات المسلحة المتمثلة بالانقلابات العسكرية الحديثة، فهناك:

١ - التغيرات التي طرأت على الدولة ووظائفها، وخاصة التخصص في أداء وظائف الدولة.

٢ - إن العنف في حالات الانقلابات لا ينتهي عند تحقيق غرض معين، بل يتحول إلى غرض بحد ذاته.

٣ - إذا كان العنف السياسي المسلح في الدول القديمة يرمي إلى فرض نظام حكم معين، فإن العنف السياسي المسلح في ظل الامبريالية المعاصرة يرمي إلى الاستبعاد الماكر المبطن الكامل.

٤ - إن ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم، وضمنه المشرق العربي، قد نعاظمت في وقت انحسار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ودخول الدول العربية في مرحلة الأمن الأميركي بعد أن مرت بمرحلة الأمن البريطاني وقبله العثماني، ويرى المؤلف أن العنف المسلح في مرحلة الأمن الأميركي أصبح قدراً مفروضاً على شعوب العالم الثالث، لا تستطيع الفكاك منه، ويؤدي إلى توسع الآلة العسكرية ويستنزف الأموال اللازمة لعملية التنمية. والعسكر الذين وصلوا إلى الحكم بالعنف لا بد أن يكافحوا في سبيل البقاء في الحكم بالعنف.

وقد كان الهدف المعلن هو تحقيق الأمن والاستقرار، لا لتبرير استيلائهم على السلطة فحسب، بل لتصفية كل المؤسسات الدستورية والديمقراطية في البلاد؛ إضافةً إلى حل الأحزاب وإن كان لا بد من وجودها فبالضغط عليها وخنقها تدريجياً لصالح الحزب الحاكم أو التنظيم الذي يدعمه العسكر. كما حاول العسكر السيطرة على مصادر القوة العددية كالنقابات العمالية والاتحادات والتنظيمات المهنية حتى لا تتحول إلى مصدر للمنافسة أو جسر لبناء قوى منظمة جديدة خارج سيطرتهم. وأخيراً، عمد العسكر إلى السيطرة على مصدر القوة الاجتماعية المستمدة من ملكية الأرض والرأس المال والثروة وذلك بوضع قوانين

الإصلاح الزراعي، إضافة إلى تأميم البنوك والشركات الصناعية وشركات الخدمات الأساسية، وتصفية الطبقة المالكة القديمة.

ولتحقيق هذه الأهداف غير المعلنة، أقام العسكر تحالفات مع القوميين العقائديين ومع التكنوقراط الالسياسيين الذين جاءوا كلهم من الطبقة الوسطى، والذين ينتمون إلى صغار الموظفين وصغار الملاك.

ويصل المؤلف في النهاية إلى أن الانقلابات العسكرية قد ساعدت، إن لم تكن قد تسببت بطريقة غير مباشرة، في مأساة العنف المسلح. حيث وصل عدد الانقلابات إلى ٣٠ خلال فترة ١٩٤٥ - ١٩٧٥، أي بمعدل انقلاب واحد في السنة. كما أن محصلة الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة ستكون ميلاد طبقة جديدة، وهي الطبقة التي تملك الدولة، التي تملك كل شيء في المجتمع، ألا وهي «الدولة التسلطية المعاصرة».

ويحلل المؤلف في الفصل الرابع الأحداث التي وقعت منذ الخمسينات، والمتمثلة بصراع القوى الاجتماعية والسياسية الذي أطلق عقاله مجيء العسكر للحكم في المشرق العربي، وصبغ به المرحلة التاريخية التي أعقبته، وأطلق عليها «العقد المضطرب» الذي امتد من عام ١٩٥٨ إلى حزيران ١٩٦٧، ويشدد على الهزيمة كنقطة تحوّل لأنها حلت إشكالية الناصرية كظاهرة: كمحاولة بدائية لمقاومة التبعية والهيمنة الامبريالية. وقد ترتب على هذه الهزيمة عدد من النتائج السلبية المدمرة التي تشكل الخلفية الأساسية لعصر الدولة التسلطية.

فبعد تعريف موجز للناصرية الممارسة والناصرية الظاهرة، عرض لأسباب الهزيمة المباشرة وغير المباشرة والتي منها: الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع الذي مارسه عبد الناصر وتبعه فيه عسكر بقية البلدان العربية وهو تفريغ معظم القضايا الحيوية ومعضلات التنمية وجهود التحرر العربي من محتواها السياسي كخطوة نحو استيعاب عملية التسييس - التجذير والسيطرة عليها. أما أكثر التفسيرات شيوعاً للأسباب المباشرة لهزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ فهي: أ - إن العرب لم يكونوا مستعدين للحرب. ب - إن إسرائيل

استغلت عنصر المفاجأة أحسن ما يكون الاستغلال. ج - إن إسرائيل استفادت من كونها البادئة بالهجوم.

وبعد عرضه لتبريرات الهزيمة يجد المؤلف أن البديل من هذه التبريرات يكون من خلال: تعبئة شاملة لقوى الشعب، واستخدام كفاء للتقانة والتنظيم الحديث، ومشاركة واسعة من السكان في نظام الحكم وفي تحديد السياسات المتمثلة لمصالحهم واختيارها، الأسس الثلاثة التي ما زالت أغلب الأقطار العربية تفتقر إليها.

ثم استعرض مجرى الأحداث بعد حزيران ١٩٦٧ واستنتج، أنه بعد مرور أكثر من عشرين سنة على الهزيمة، توقفت الانقلابات العسكرية الناجحة والتي يرجع سببها إلى أن الدولة السلطوية ومؤسساتها قد تبلورت إلى درجة كافية خلال هذه الفترة، إلى درجة جعلت نجاح الانقلابات العسكرية (من النوع التقليدي) أكثر صعوبة. ثم تناول حركة المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وحتى الانتفاضة ١٩٨٧ والمواقف التي اتخذتها منظمة التحرير في الدخول في عملية التصفية والتي يعتبرها دليلاً على العجز السياسي والايديولوجي للمنظمة.

وينتقل إلى هيمنة التيار اليميني المحافظ بعد القضاء على المعارضة المنظمة وتنظيماتها التي حاولت الناصرية - الممارسة من خلالها تحقيق الانجراف نحو اليسار.

ثم تناول مرحلة الأمن العبراني منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى دخولها بيروت عام ١٩٨٢ وتوصل إلى أن إسرائيل قد أصبحت قوة إقليمية مؤثرة طالما بقي الوضع العربي الحالي مختزلاً من القوى الامبريالية، ويقل تأثيرها أو يزول عندما يقل الاختراق الامبريالي أو يزول، ثم استعرض المؤلف محاولات شق صفوف الحركة النقابية العمالية والأحزاب الاشتراكية وأشكال الحرب الباردة التي اعتمدتها الامبريالية؛ وأهمها:

١ - دعم أنظمة الحكم الرجعية التي تستند إلى البطش والإرهاب ومُعَاداة الثورة.

٢ - التدخل العسكري المباشر إذا فشلت أساليب الضغط الأخرى السياسية والاقتصادية.

٣ - تشجيع الانقلابات العسكرية.

٤ - زعزعة النظام وإرباكه سياسياً واقتصادياً تمهيداً لإزاحته عسكرياً أو إسقاطه مدنياً.

ويشدد في خاتمة الفصل على دراسة نموذج الدولة السلطوية وتقديم البدائل لمواجهة الاختراق الامبريالي للمشرق، وافتقار الدول العربية إلى ثلاثة أمور:

١ - افتقدت حركات المعارضة العربية البدائل الصريحة المتمفصلة بشكل موضوعي للواقع العربي والدولي (القومي الوحدوي والاشتراكي).

٢ - فقدان حركات المعارضة - يسارية أو يمينية - المحتوى الديمقراطي.

٣ - افتقرت المعارضة إلى فهم التطورات الأخيرة التي أحدثتها الدولة السلطوية في مجرى حياة الناس اليومية، والتغيرات التي طرأت على الاقتصاد والحياة المعيشية واستيعاب ذلك.

ويستنتج المؤلف أن العسكر قد قضى على التجربة الليبرالية. وتبني نموذج الدولة السلطوية (في الستينات) كان في تقديره تعبيراً عن الفشل في تكامل فئات الطبقة الوسطى واندماجها في مجتمع التجربة الليبرالية الإصلاحية، و«أن الدولة السلطوية تطرح نفسها بديلاً عن مؤسسات المجتمع المدني وتصبح الرابطة الوحيدة بين العشائر والملل والعائلات كتنظيمات للمواطنين المفتتين إلى ذرات تحكمهم المصلحة الآنية وغريزة النجاة بالذات في خضم طوفان الإرهاب المنظم للدولة».

«إن هذه الأوضاع مجتمعة تجعل من الدولة السلطوية ومؤسساتها بؤرة الصراع الاجتماعي كوسيط بين الجماعات والقوى الاجتماعية المتنافسة المتصارعة، وكأداة لجمع هذا الشتات باستقلال نسبي عنها جميعاً، وكهدف يسعى الجميع إلى الاستيلاء عليه. فمن يستولي على الدولة يستولي على

المجتمع، بغض النظر عن الشرعية وعن القانون، ومن يمتلك مفاتيح السلطة يمتلك مفاتيح الثروة والجاه».

يتناول الفصل الخامس مؤسسات الدولة التسلطية، حيث يركز المؤلف على السياسات التي أدت إلى قيام الدولة التسلطية في المشرق العربي والتي تمثل جزءاً من التيار الكوني. ويعتبر أن مركزية دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي دور الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني مقاساً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تعكس إحدى ظاهرات التيار الكوني. ثم ينتقل ليعرض ثلاثة نماذج فرعية للدولة التسلطية بواسطة أربعة مقاييس أساسية وهي: ١ - نوع النخبة أو الفئات الحاكمة. ٢ - مستوى بقرطة الاقتصاد (أي درجة هيمنة القطاع العام على الاقتصاد). ٣ - مستوى اندماج الاقتصاد في نظام العالم الاقتصادي. ٤ - نوع التحالف الاستراتيجي بين النظام المحلي والقوى الامبريالية العظمى في توازنات القوى الاقليمية المتغيرة.

ولتأكيد شمولية نموذج الدولة التسلطية، في الوطن العربي، يعتبر أن جميع الأقطار العربية دخلت في ترتيبات الدولة التسلطية إما عن طريق الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، أو عن طريق الانفتاح الاقتصادي والسياسي على الغرب. وأن محور الترتيبات المؤسسية هو حل إشكالية الشرعية في نظام الحكم والتي من أبعادها تبرير شرعية الدولة القطرية في ظل الادعاء بالعمل نحو توحيد البلدان العربية وتبرير شرعية القبول بالنظم والقوانين الوضعية الدستورية - الديمقراطية، وتبرير شرعية اللجوء إلى الاحتكار الفعال لمصادر القوة والثروة في المجتمع باللجوء إلى الرموز التقليدية - التراثية؛ بحيث بات تأكيد الشرعية التقليدية الهدف الرئيسي للنظم الحاكمة في المشرق.

وتكتسب الشرعية التقليدية في أقطار المشرق العربي أهمية استثنائية لغياب التنظيمات المجتمعية الممثلة لمصالح السكان كالأحزاب الايديولوجية والمنظمات المهنية. وبالتالي، فهي تركز على «التضامنيات التي تشكل امتداداً لأجهزة الدولة ووسيلة فعالة، أو بالغة الفاعلية، للضبط الاجتماعي ولسيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع».

ويحدد المؤلف ٧ تضامنيات (في ظل الدولة التسلطية المعاصرة) لعبت أدواراً هامة في حياة المشرق السياسية. وهي: (١) البيروقراطية المركزية العليا للدولة، (٢) إتحادات الغرف التجارية والصناعية الممثلة لكبار الملاك وكبار التجار، (٣) المؤسسة العسكرية، (٤) المؤسسة الدينية وتنظيماتها، (٥) الجمعيات المهنية لفئات الطبقة الوسطى (٦) إتحادات نقابات العمال والحرفيين، (٧) التكتلات الفلاحية، أو غير الحضرية (البدوية - القبلية).

ويعتبر المؤلف أن فترة الستينات والسبعينات (١٩٦٥ - ١٩٧٥) كانت المرحلة الحاسمة في تطور مؤسسات الدولة التسلطية وتبلورها في جميع البلدان العربية. وقد عرض تطور أحد أهم هذه المؤسسات وهي الإدارة المركزية أو الحكومة، في كل من مصر والسعودية. ثم تناول الإجراءات الحاسمة في تبلور مؤسسات الدولة في كل من مصر والعراق وسورية، واستنتج:

أولاً: توسع القطاع الحكومي والعام في بداية عهد الاستقلال توسعاً بطيئاً، وتركز النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص والمشارك.

ثانياً: تمثل الفترة بين سنتي ٩٥٤ و ١٩٦٦ المرحلة الحاسمة في تبني مشروع الدولة التسلطية. بدءاً ببقرة القطاع الزراعي، ثم بدء حملة التمهيد بعد حرب السويس وانتهاءً بالخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩.

ثالثاً: إن توسعة القطاع العام والجهاز المركزي للدولة، أملت اعتبارات سياسية متصلة بالسياسة العليا للدولة والتي أدت في النهاية إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع.

ويعتبر المؤلف أن الهدف الرئيسي من تحويل الاقتصاد الوطني إلى ملكية الدولة كان تصفية الطبقة المالكة القديمة وضمان السيطرة الكاملة على المجتمع. وإن ما حصل هو التأمين مع بقاء العلاقات الاستغلالية الرأسمالية التابعة قائمة. وهذا ما يؤدي إلى بروز عدد من الإشكاليات أبرزها «الأزمة الفسكالية» أو «السنالية»، والتي تنبع من التناقض الضروري بين وظيفة الدولة الجديدة في إحداث التراكم الرأسمالي وتوفير الفائض الاجتماعي.

ويختتم الفصل بالقول «إن هناك نخبة حاكمة ملتفة حول شخص القائد أو الحزب القائد، وهناك نخبة مسيطرة في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ملتفة حول الأولى. ولكن هناك الطبقة المستفيدة، أي الطبقة المكونة من شرائح الفئات الوسطى الواسعة التي استفادت من سياسات الدولة التسلطية، على الرغم من وقوعها في كثير من الأحيان فريسةً وهدفاً لقمع النخب الحاكمة».

ويتناول الفصل السادس المسألة الزراعية وتريف المدن. ويعتبر المؤلف أن الإصلاح الزراعي هو أحد أعمدة الدولة التسلطية بسبب اعتماد الاقتصاد على الزراعة، ومن ثم فهو أول إجراء تستهدف الطبقة الحاكمة القديمة ونظامها الاقتصادي.

وقد تضمن الفصل تحليلاً لعلاقات الإنتاج التقليدية في ريف المشرق، وبروز ظاهرة إفقار الريف والخلل في توزيع الدخل القومي، والتحضر دون تصنيع، المتمثل بظاهرة تريف المدن.

ويخلص المؤلف إلى أن حكم العسكر أخفق في إخراج المشرق العربي من دوامة الاختراق الامبريالي الذي اتخذ أشكالاً مختلفة (متطورة ومتخلفة)، ودخل العسكر كمساهمين فعالين في اللعبة السياسية المخترقة. ويلخص محصلة حكمهم بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بالتائج التالية:

أولاً: أدى توسع دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع إلى تسلطها وتسيدها عليه. إلا أن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لم يصحبها تطوير صيغة الحكم السياسية، بل جاءت مصحوبة بالتطورات التالية:

- أزمة رسالية نتيجة الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي للوفاء بالتزامات الدولة تجاه التضامنيات وقوى الضغط المتجددة.

- الخلل البنائي المتمثل بالتحيز في توزيع الدخل لمصلحة الحضر على حساب الريف، والاستغلال المضاعف للفلاحين من خلال السياسات السعيرية

للدولة، وهو ما أدى إلى إفقار الريف وتهجير نسبة كبيرة من الفلاحين إلى المدن وخلق ظاهرة تريف المدن.

- الإنفاق غير المتوازن والكبير على التسليح العسكري العبيث وعلى أجهزة الأمن ومنظوماته، الأمر الذي خلق دولاً للمخابرات داخل الدولة.

ثانياً: إن البقرطة غير مرهونة بتوسع القطاع العام إنما هي سمة عامة لتدخل الدولة الواسع في الاقتصاد والمجتمع وتتحول إلى تسلط واستبداد في غياب الضوابط الدستورية التي تضمن سيطرة مؤسسات المجتمع المدني على الدولة.

ثالثاً: إن سياسات الإصلاح الزراعي قد وسعت من سيطرة الدولة على القطاع الزراعي، كما أن برامج الإصلاح الزراعي، بالرغم من نجاحها في تقليص حجم الملكيات الكبيرة، إلا أنها فشلت في تحقيق العدالة والمساواة في الدخل. وقد أدت هذه البرامج إلى تفتت مريع في الملكيات الزراعية، وهو ما جعلها غير إنتاجية ودفع الفلاحين نحو تعريض أنفسهم إلى المزيد من الاستغلال باللجوء إلى الإيجار للحصول على دخل إضافي.

رابعاً: إن التحرك الاجتماعي الصاعد المتولد من سياسات الدولة التسلطية البيروقراطية يخلق توترات متزايدة بين الطبقة المستفيدة والنخبتين المسيطرة والحاكمة. ومصدر هذه التوترات هو ميل سياسات الدولة التسلطية إلى خلق ركود اقتصادي، اجتماعي وحضاري، وميل القوى الاجتماعية المتحررة من الطبقة المستفيدة (فئات الطبقة الوسطى) إلى المطالبة بمزيد من المساهمة السياسية، وبحقها في تحويل مكاسبها المادية نتيجة التحرك الاجتماعي الصاعد إلى مكانة اجتماعية وارتقاء السلم الاجتماعي.

ويعتبر المؤلف أن ديناميات العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والنخبة الحاكمة تفرض على الأخيرة واحداً من بين ثلاثة خيارات للخروج من أزمة التسلطية - البقرطة:

- الأول: هو لجوء الدولة إلى مزيد من الإرهاب ومزيد من القيود، الأمر

الذي يؤدي إلى تكلس الوضع الاقتصادي المتأزم، ولكنه يؤجل انفجار الوضع السياسي.

- الثاني: هو اختلاق المبررات لنزاعات إقليمية وتخويف السكان ببيع الأمن القومي أو تأليب القوى الاجتماعية لإشعال فتنة طائفية، تعطل حل الأزمة في المدى القريب.

- والمخرج الثالث: هو معالجة الوضع المتأزم بانفراجات جزئية عن طريق اتباع سياسات مرنة وإضفاء صفة الشرعية على الوضع القائم من خلال دساتير وانتخابات مقيدة.

وتهدف الدولة السلطوية من وراء هذه الانفراجات الجزئية إلى إعطاء الانطباع بأن هناك تحولات جذرية قد حدثت في نظام الحكم والنظام الاقتصادي، وهي في الحقيقة لا تطلب إلا مجاًلاً أوسع للمناورة، ولكسب الوقت بتأجيل انفجار القنابل السياسية الموقوتة التي خلفتها سياساتها الماضية.

يقدم المؤلف في الفصل السابع دراسةً للمجتمع الجماهيري في المشرق العربي، الذي يعتبره محصلة دينامية لأحداث وظواهر محددة ومتصل بعضها ببعض الآخر. ثم يحدد مجموعة روافد للمجتمع الجماهيري في الغرب، منها:

- ١ - الثقافة الجماهيرية، ٢ - التحضر الواسع النطاق، ٣ - الفورية من حيث هي تطوير في نمط الإنتاج الرأسمالي، ٤ - هيمنة قطاع الخدمات ونمو الطبقات الوسطى، ٥ - تعاظم دور الدولة البيروقراطية الذي أتاح المجال لظهور الدولة السلطوية، ٦ - الامبريالية وظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أما بالنسبة للروافد الرئيسية في تطور المجتمع الجماهيري في المشرق العربي، فلم تكن متزامنة بالشكل الذي حدث في العالم الأول.

فقد كان الرافد السادس أسبق تاريخياً في ظهور المجتمع الجماهيري في المشرق. يليه الرافد الأول المتمثل بإدخال نظام التعليم الرسمي الحديث على نطاق واسع، المتزامن مع الاتجاه إلى التوسع في القطاع العام والخدمات الحكومية الحديثة والذي أدى إلى تعاظم دور الدولة المركزية واتجاهها نحو

التسلطية (الرافد الخامس)، ثم يأتي الرافد الثاني في المرتبة الثالثة وهو ارتفاع معدلات نمو السكان الحضر في أغلب بلدان المشرق العربي في الستينات والسبعينات والذي جاء نتيجة الطفرة النفطية في أوائل السبعينات. إلا أن هذه الطفرة لم تؤد إلى توسع كبير في التصنيع بقدر ما أدت إلى اتساع قطاع الخدمات وازدهار مِهَن الطبقات الوسطى. أي أن الذي حدث هو امتداد الفورية إلى بعض قطاعات الاقتصاد وإلى القطاع الدينامي.

ثم يقدم المؤلف إحصاءات مفصلة حول الزيادة في نسب التعليم الثانوي والجامعي اللذين يشكّلان المصدر الرئيسي لمهن الطبقات الوسطى حيث تزايدت النسبة إلى ثلاثة أضعاف في ثلاث عشرة سنة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤.

ويستنتج أن سياسات الدولة المركزية في مرحلة ما بعد الاستقلال أدت دوراً كبيراً في التنظيم السياسي للتشكيلات الطبقية في المشرق العربي من خلال تمويل التعليم الثانوي والجامعي، ودعم فئات الطبقات الوسطى ومهنها في سياساتها التوظيفية.

أما بالنسبة لتركيب القوى العاملة في المشرق العربي، فقد شهد قطاع الخدمات توسعاً ملحوظاً تراوح بين الثلث في البلدان الزراعية و٦٥٪ في الأقطار الحضرية أو ذات الاقتصاد النفطي.

كما أن طبيعة العمل وشكل القوى العاملة وبنيتها قد تغيرت وتحولت بشكل كبير جداً، بفعل ديناميكيات المجتمع الجماهيري، والثورة الصناعية الثالثة المتمثلة بالالكترونيات، والاتجاه إلى مأللة العمل الذي شهده المشرق في العقد الأخير فقط. ومن ثم تناول الطبقات الوسطى من حيث الحجم والنوع. فمنها ما يطلق عليها الطبقات الوسطى القديمة والتي تمثل الذين يعملون لحسابهم في قطاع الخدمات والزراعة، وهناك الطبقات الوسطى الجديدة، وتوصف بالحدة حاجة من يريد الانخراط في مهنها إلى التأهيل العالي. وفئات أخرى تدخل إلى قطاع الخدمات مع تفاوت في مستوى التحصيل العلمي اللازم للدخول فيها.

ويرى أنه تحت تأثير سياسات الدولة في الزراعة وتوسيع القطاع العام،

ظهر تناقص في أعداد الفلاحين المتوسطين أو أغنيائهم، بينما شجعت سياسات الانفتاح الاقتصادي على توسع فئة تجار التجزئة وأصحاب الدكاكين المستقلين.

إلا أن المؤلف لا يتوقع أن تضمحل الطبقات القديمة نظراً للسياسات الزراعية المشتركة، والتسهيلات الضرائبية، ودعم التشريعات المانعة للاحتكار.

ويتناول الفصل الثامن حضارة الطبقة الوسطى التي يعتبرها المؤلف حضارة المجتمع الجماهيري، والتي ربت وترعرعت في ظل القومية الليبرالية التي حكمت المشرق ما بعد الحرب العالمية الأولى وخلال عصر الكفاح من أجل الاستقلال.

وهذه الحضارة تشمل المجتمع كله بكل فئاته الطبقية - في النوعين - من أنظمة الحكم السائد في المشرق العربي، النوع الذي قضى فيه العسكر على الطبقات المالكة القديمة، والنوع الآخر الذي ما زال يحكمه الملوك والأمراء التقليديون.

ويعتبر المؤلف أن أساس هذه الحضارة هو الثقافة الجماهيرية - الاستهلاك الجماهيري، التي تتميز بانتشار التعليم المجاني المنظم، والتأثير البالغ لوسائل الإعلام وانتشار الكتاب وتحسن مستوى المعيشة، إلا أن ذلك أدى إلى طغيان الاستهلاك المتعي (Pecuniary Consumption) على القيم الاجتماعية الأصيلة التي كانت سائدة في السابق. وخلق نوعاً غريباً من الثقافة هي الثقافة الاستهلاكية. ثم اتسمت بالنزعة السوقية أي أن الثقافة ومنتوجاتها تحولت إلى سلع معروضة للبيع والشراء بقصد الحصول على أكبر قدر من الربح في المقام الأول. أي بمعنى آخر أصبحت النزعة السوقية امتداداً للإنتاج السلعي الرأسمالي إلى ميدان الثقافة على نطاق امتداد واسع ومركز سلعي.

ثم يتناول عناصر الثقافة التي يلخصها حسب عرض «مايك فذرستون» بثلاثة:

الأول: الجانب المادي، الذي يبحث باستمرار عن أسواق جديدة واسعة للسلع الاستهلاكية، وهذه السلع تملك قيمة استعمالية إضافية متصورة ورمزية.

الثاني: هو أن السلع تصبح قابلة للبيع والشراء والتبادل، بتحويلها إلى صور ذهنية أخرى: القائد السياسي يتحول إلى بطل قومي، ورجل المجتمع يتحول إلى قائد سياسي.

الثالث: الاستعمال اليومي للسلع مع التأكيد على أن يتطلب إعادة تصميم أو إعادة تصور للفرد المستهلك.

ويرى المؤلف أن الهدف من تشجيع الدولة السلطوية في المشرق العربي للثقافة الاستهلاكية، هو منع الأفراد والجماعات المحلية من تكوين الحركات الاجتماعية والسياسية، وتكوين الأحزاب المهنية النقابية المستقلة عن سلطة الدولة.

وبالنسبة لمستقبل التنمية في المنطقة في ظل حضارة الطبقات الوسطى، فيعتبره المؤلف مستقبلاً كثيفاً، لأن بلدان المشرق العربي قد دخلت المجتمع الجماهيري عن طريق التعرض للتجربة الاستعمارية، كامتداد امبريالي للفورديّة التaylorية، وتبعها الاستهلاك الجماهيري ليس لما تنتجه هي محلياً من السلع الاستهلاكية، وإنما لما ينتجه الآخرون وخاصة دول المركز الامبريالي.

ونتيجةً لاتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، أي إزالة قيود الاستيراد والتقليل من التسهيلات الضريبية للصناعة المحلية، الأمر الذي أدى إلى ازدهار السوق السوداء بمعنى الاقتصاد المتوازي الذي يقع خارج سلطة الاقتصاد الرسمي وبمعرفة الدولة ورضاها. والذي عزته الدولة إلى الخروج بالمجتمع من الركود السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية ثانية، يخلص المؤلف إلى أن مخرج التنمية المستقلة لدول المشرق العربي يكمن بفك الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي، أي إقامة تبادل متكافئ مع العالم الخارجي والاقتصادي الكوني، ووضع إطار استراتيجي لهذه التنمية يتجاوز حدود البلدان القطرية وإمكاناتها.

ويتضمن الفصل التاسع دراسة حول السلطوية والحادثة انطلاقاً من التعريف بالحادثة، مروراً بالتيارين الماركسي والمثالي المناهضين للحضارة

البرجوازية. ومن ثم دراسة تيارات الحداثة التي سادت مدن المشرق العربي ومراكزه الحضرية وانتفاء باقتراح نموذج لاستراتيجية التحرير الثقافي.

ينطلق المؤلف من نتائج الفصول السابقة بأن المجتمع الجماهيري والدولة التسلطية ليسا سوى نتاج لعملية بنائية مرّت في اختصار تاريخي طويل، حيث تظهر الدولة التسلطية وعملياتها الضرورية للوعي الاجتماعي من خلال أطر فكرية وثقافية يطلق عليها لفظ الحداثة. من هذا المنطلق، تكتسب الحداثة مشروعيتها من حيث هي موضوع للبحث في التسلطية ومن حيث كونها أداة محتملة للتحرير الثقافي والتحرر الإنساني.

ثم يتناول التيارين: الاشتراكي الذي مثله ماركس وانغلز خير تمثيل، والمثالي الذي انطلقت منه المذاهب الرومانسية والذي يعتبر نيتشه أحد أهم ممثليه. ويستنتج أن مناهضة هذين التيارين من الحداثة المعاصرة لثقافة الطبقات الوسطى لم تقتصر على الفكر والصراع السياسي فقط، بل امتدت لتشمل البناء الفوقي للمجتمع. فالتيار الماركسي انتهى بإشكالية المطابقة بين البناء التحتي (المادي - الاقتصادي) والبناء الفوقي (الايديولوجيا والسياسة والقانون والفكر والعلوم وأدوات الإنتاج الثقافي) التي ينطوي عليها مفهوم نمط الإنتاج. فيما التيار المثالي المتمثل بنيتشه، والذي تساهم كتابات مؤيديه بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تآكل روح مناهضة البرجوازية وحضارة الطبقات الوسطى بثقافتها الاستهلاكية، وتوفر تالياً الأدوات الفكرية للاندماج في المجتمع الرأسمالي في المرحلة الفوردية الكونية.

ثم قدم دراسة لتيارات الحداثة في المشرق العربي (العلمانية، القومية، الاشتراكية). وكان أبرزها التيار التوفيقي بقيادة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشكيب أرسلان وعبد الرحمن الكواكبي. وتمثلت توفيقية هذا التيار في الدعوة إلى الجمع بين الأحسنين: أحسن ما في التراث وأحسن ما في الحضارة الغربية. وإلى تجديد الفكر الديني ليتناسب مع هذه الفكرة.

ويختصر عبد الله العروي التيارات الثلاثة بثلاث شخصيات (الشيخ) محمد

عبدہ و(السياسي الليبرالي) أحمد لطفي السيد و(داعية التقنية) سلامة موسى .

ومن خلال سعيهم لفهم الوعي العربي وفهم الغرب معاً، تتولد الايديولوجيات المهيمنة في الإنتاج الثقافي في المشرق العربي. ومن ثم يخلص المؤلف إلى أن الإنتاج الثقافي في المشرق العربي، منذ الستينات، أصبح إنتاجاً ثقافياً تابعاً يجسد بشكل محزن حالة الاختراق الامبريالي التي ما زال يعيشها.

ويعرض ثلاث مقولات تقوم لتبرير هذا الضعف: ١ - مقولة غربة الحداثة عن التراث. ٢ - مقولة إسلامية الجماهير وعلمانية النخبة. ٣ - مقولة انتشار التعصب والزهدي في فترات الأزمات الخائفة التي تمر بها الأمم.

وفي استراتيجية التحرير الثقافي يرى المؤلف «أن الخطوة الأولى في التحرير الثقافي هي التخلي عن فكرة الجماهير - الثقافة الجماهيرية (الأخر الرهيب، المخيف، غير المعلوم المجهول)، عندما نبدأ بالاهتمام بالبشر في علاقاتهم الواقعية فإننا، نأخذ المعنى من التجربة ونحوه إلى فعل، فهو إذن خطوة أخرى في نمو الوعي ونمو الثقافة».

ومن ثم، فإن «الثقافة الداعية إلى التحرير لا بد أن تأتي من العودة إلى الجماعة وأساليب التعبير الجمعية المشتركة على حساب تدخل الدولة المركزية وتقنينها الهائل لوسائل التعبير الثقافي، وهذا يعني أن ديمقراطية النظام السياسي والنظام الاقتصادي لا بد أن تكون مصحوبة بديمقراطية الثقافة؛ أي أن انتعاق البشر من الحاجة المادية لا بد أن يكون مصحوباً بانتعاقهم من عبودية الآلة وعبودية المال».

وأخيراً، يعتبر المؤلف أن الظرف التاريخي الملائم للإنتاج الثقافي الداعي إلى التحرير، هو ظهور أُمِّيَّة جديدة بعيدة عن التعصب القومي والعنقي والاثني - الديني.

أما الفصل العاشر، فهو عبارة عن خلاصة واستنتاجات للكتاب، ذبَّله المؤلف بوجهة نظر حول مستقبل التسلطية في المشرق العربي.

فبعد تعريفه بمضمون التسلطية وتلخيصه لأسباب فشل التجربة الليبرالية، ودراسة علاقة الدولة التسلطية بالتضامنيات، يجيب المؤلف على تساؤل حول مستقبل التسلطية في المشرق العربي وإمكانية الانتقال إلى الديمقراطية.

فبالنسبة لمستقبل التسلطية، يعتبر المؤلف أن التسلطية ليست مرحلة انتقالية بل هي عنصر أصيل في المجتمع، من حيث هي أسلوب في الحكم ومنهاج في الحياة وطريقة سيطرة في التفكير، إذ إنها مرتبطة بالعوامل البنائية المتأصلة في الاقتصاد والمجتمع.

«إن التغيرات التي حصلت في الأقطار العربية نحو الديمقراطية الانفتاحية ما هي إلا تغيير في نموذج فرعي للتسلطية إلى نموذج فرعي آخر». وإن التأرجح بين النماذج هدفه ترضية السكان المطالبين بمزيد من الديمقراطية البرلمانية ذات الضمانات الدستورية.

إلا أن الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية يجب أن لا يُفهم بعدم قدرة النخبة الحاكمة على اتخاذ مثل هذا القرار، «فهي قادرة بالفعل، ولكنها تخضع في قرارها إلى منطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخلياً، وإلى منطق استخراج المعنى للأشياء وتوزيعه في المجتمع».

ويخلص المؤلف إلى «أن التحول إلى الديمقراطية يجب أن يكون مصحوباً بتكوين أُممية جديدة حول ميثاق حقوق الإنسان والحاجات والمقاصد الإنسانية التي تحددها القوى السياسية والاجتماعية الديمقراطية في كل بلد. هذه الأُممية هي البديل الحقيقي لنظام العالم الجديد الذي يقوم على تسلط قوة امبريالية عظمى واحدة، وعلى العنف المسلح ودورات الكساد ودورات الازدهار ودورات الانحسار».

ويضيف: «إن استراتيجية التحرير الثقافي يمكن تصورها على أنها إنتاج المعنى للأشياء وللأوضاع وللعلاقات بين البشر وتوزيعه بدون قيود الدولة والإنتاج الرأسمالي الذي يهدف إلى الربح المادي وتعظيمه. وبالرغم من أن انتشار الإنتاج الثقافي على مستوى كوني، بفضل التقنية العليا، قد استعمل وما

زال، كأداة لتسويق قيم واتجاهات الغرب الرأسمالي، إلا أنه يمكن أن تستثمر
التقانة العليا بالكفاءة نفسها لتحرير الشعوب، وتأصيل ثقافتها في تراثها
الجمعي، وإشاعة روح التآخي الأممي الجديد بينها».

ويختتم المؤلف كتابه بملحق تاريخي تناول فيه التسلسل الزمني للأحداث
التاريخية الكبرى بين عامي ١٩١٩ و ١٩٨٩.

